



مدى مساهمة لجان مراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية "دراسة ميدانية على مصارف التجارية - مدينة طبرق"

*حنان محمد سعيد عمر ، صلاح سالم محمود ذاوود¹

¹كلية الاقتصاد-جامعة طبرق

المخلص

ركزت الدراسة على تحليل مدى مساهمة لجان مراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف التجارية بمدينة طبرق. ودور هذه اللجان في ضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية في العمليات المصرفية، وتقييم أثر وجود مثل هذه اللجان على فعالية الرقابة الشرعية بأقسامها الثلاثة: الرقابة على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، الرقابة على الأداء، والرقابة المالي. استخدام الباحثان في جمع البيانات على الاستبيان ات وزعت على العاملين بالنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية بمدينة طبرق، تم تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS، في حين تم تحليل البيانات النوعية باستخدام التحليل الموضوعي، وصولاً لتقديم النتائج بشكل واضح ودقيق. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: - أن لجان المراجعة تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في النوافذ الإسلامية بالمصارف في مدينة طبرق، ومن أهم التوصيات : ضرورة توفير دورات تدريبية لأعضاء اللجان لزيادة خبرتهم ومعرفتهم بالشريعة الإسلامية والقوانين المصرفية، وتعزيز تعاون اللجان مع الخبراء الشرعيين، والجامعات للاستفادة من أحدث التطورات في الرقابة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، لجان المراجعة، أحكام الشريعة الإسلامية، المصارف التجارية.

The extent to which review committees contribute to enhancing Sharia oversight" A field study on commercial banks in the city of Tobruk"

*Hanan Muhammad Saeed Omar and Salah Salem Mahmoud Dhaoud¹

¹Faculty of Economics, University of Tobruk

Abstract

The study focused on analyzing the extent to which audit committees contribute to enhancing Sharia supervision in commercial banks in Tobruk. It also examined the role of these committees in ensuring compliance with Sharia principles in banking operations, and evaluating the impact of the existence of such committees on the effectiveness of Sharia supervision in its three sections: supervision of compliance with the principles and provisions of Islamic Sharia, performance supervision, and financial supervision. The researchers used a questionnaire to collect data, which was distributed to employees of Islamic windows in commercial banks in Tobruk. The quantitative data was analyzed using SPSS, while the qualitative data was analyzed using objective analysis to present the results clearly and accurately. The study reached several conclusions, the most important of which are: - Audit committees contribute to enhancing Sharia supervision in Islamic windows of banks in Tobruk.

The most important recommendations include: the need to provide training courses for committee members to enhance their experience and knowledge of Islamic Sharia and banking laws, and to enhance the committees' cooperation with Sharia experts and universities to benefit from the latest developments in Sharia supervision.

Keywords: Sharia supervision, audit committees, Islamic Sharia provisions, commercial banks.

المقدمة

لقد تقدمت المصارف والمؤسسات الإسلامية في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً، وحقت نجاحاً ملموساً يعكس رغبة الناس في تحري الرزق الحلال، حتى غدت بعض المؤسسات التقليدية تهتم بهذه الشريعة من العملاء، فأنشأت نوافذ إسلامية وبعضها الآخر تحول كلياً إلى النظام الإسلامي. والأمر الذي ساعد على استقطاب العملاء في المؤسسات والمصارف الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها؛ مما زاد من ثقة العملاء في هذه المؤسسات والمصارف، وللحفاظ على هذه الثقة والسمعة لا بد لها أن تولي اهتماماً بالغاً للرقابة الشرعية فيها. (الهزيم، 2020)

وتكمن أهمية الرقابة الشرعية في عملية فحص ومتابعة وتحليل الأنشطة، الأعمال، التصرفات، والعمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات الإسلامية، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها، ووضع البدائل المشروعة لها وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي، والقرارات، والتوصيات، والإرشادات، لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال، وكذلك في المستقبل بغرض تطويرها إلى الأفضل. (العليان، 2006) ولذلك برزت أهمية تطوير مفاهيم الرقابة والمراجعة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية؛ حيث أصبحت الرقابة الشرعية إحدى ركائز تلك المصارف التي تستمد منها صبغتها الإسلامية ومصادقيتها لدى الجمهور المتعامل معها، في ضمان التزامها بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (دحوح، 2015)

حيث تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في المصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، يكمن هذا الدور في مراجعة أعمال المصرف للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة التقارير المالية، وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وتقييم مدى كفاية كل من المراجع الداخلي والخارجي؛ بحيث تقوم لجنة المراجعة بالاتصال بهيئة الرقابة الشرعية في هذه المصارف والتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الوقت المناسب بالشكل الكافي، ومن هنا ستقوم هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهمية لجنة المراجعة، ودورها في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بما يفيد التقييد بأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يعزز حماية المصارف الإسلامية في ليبيا، ودعم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف لاستمرار نموها .

■ الدراسات السابقة :

أجريت الكثير من الدراسات عن الرقابة الشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية، وسلطت هذه الدراسات الضوء على أهم المتطلبات لتحقيق الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتقييم الأداء، والرقابة على الأموال ومدى مشروعيتها، كما أن هناك بعضاً من الدراسات تناولت موضوع لجان المراجعة من حيث أسباب وجودها، وطريقة عملها والعوامل المؤثرة في تكوينها، ونستعرض أهم هذه الدراسات على النحو التالي :

■ دراسات تناولت موضوع الرقابة الشرعية:

- أوضحت دراسة (التواتي و قفه، 2015) إلى تقويم عمل المراقب الشرعي بالمصارف التجارية الليبية، وتمثلت عينة الدراسة في خمسة مصارف تجارية ليبية وهي: مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، ومصرف الواحة، ومصرف شمال إفريقيا، والمصرف التجاري الوطني. واعتمدت الدراسة على دراسة وتحليل أربعة متغيرات تتعلق بعمل المراقب الشرعي وهي: الاستقلالية، والتأهيل العلمي والعملي، ومركزية هيئة الرقابة الشرعية. واستخدمت الدراسة في جمع بيانات على الاستبيان؛ حيث تمثلت عينة الدراسة في 178 مفردة من عينة الدراسة، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يتمتع المراقب الشرعي في المصارف الليبية بالاستقلالية اللازمة التي تؤهله للقيام بدوره الرقابي على العقود والعمليات التي تقوم بها المصارف، وأن هناك بعض التقصير من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية في ممارسة دورها الرقابي على الهيئات الفرعية، وكذلك لم يتحصل المراقب الشرعي على التأهيل العلمي والعملي الأمر الذي يؤثر سلباً على ممارسته لعمله.
- أبرزت دراسة (عبدالرحمن و علي، 2019) أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الخليجية، استخدمت الدراسة أربع متغيرات مستقلة من خصائص هيئة الرقابة الشرعية تمثلت في (الحجم، والمؤهل العلمي، والسمعة، وتعدد العضوية)، ومتغير تابع لقياس الأداء المالي تمثل في معدل العائد على الأصول. وقد تكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية الخليجية البالغ عددها ثمانية مصارف، خلال الفترة الممتدة من 2015 - 2019. وقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي، ومصفوفة ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. وقد أظهرت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين (حجم، وتعدد العضوية لهيئة الرقابة الشرعية) والأداء المالي في عينة المصارف محل الدراسة. في حين لم تجد نتائج الدراسة أثر ذو دلالة إحصائية بين (المؤهل العلمي، وسمعة هيئة الرقابة الشرعية) والأداء المالي، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة إدارة المصارف الإسلامية بالاهتمام بتأهيل متكامل للعاملين في المصرف الإسلامي، لما في ذلك من زيادة كفاءة العمليات والأنشطة المصرفية، والاهتمام بسمعة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ لأن ذلك يضيف مزيداً من الثقة لدى العملاء تجاه المصرف ومعاملاته.
- أشارت دراسة (البجاح، فورية، و غزالي، 2021) إلى معرفة إلى عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامية الليبي من حيث (المكونات، عدد الأعضاء، المهام)، والكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير؛ ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة، حيث تم جمع البيانات من خلال إجراء المقابلات المباشرة مع عينة الدراسة، التي تشمل المديرين والموظفين في مجال الرقابة الشرعية بالمصرف الإسلامي الليبي، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن الرقابة الشرعية لها الدور الهام والفعال بالمصرف، وأن المصرف يواجه بعض المعوقات التي تؤثر عليه كالظروف السياسية والاقتصادية، وضعف الكادر الوظيفي الذي يؤثر على عملية التطوير. توصي الدراسة المصرف الإسلامي الليبي بالاهتمام بقسم التطوير والبحوث الشرعية، وتطوير الكادر الوظيفي بإجراء دورات تدريبية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.
- بينت الدراسة (السيابية و المجاهد، 2022) إلى بيان دور هيئة الرقابة الشرعية ومجالات عملها ودورها في تطوير الأعمال المصرفية، ببحثه أولاً كتأصيل نظري في المصارف الإسلامية بصورة عامة ثم تطبيقاً في المصارف الإسلامية في سلطنة عمان بصورة خاصة من خلال التشريعات العمانية والدراسة الميدانية لنموذجين هما: مصرف نزوى الإسلامي، ومصرف ميثاق (النافذة في مصرف مسقط)، واختتمت الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن الدور الرئيسي للرقابة الشرعية في

المصارف الإسلامية هو التحقق من مدى تطابق معاملات هذه المصارف لأحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد البدائل، ويتمثل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية على مستوى الدولة في مراقبة نشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء والإشراف عليها.

■ دراسات تناولت موضوع لجان المراجعة :

- دراسة (الكبيجي، 2015) التي سعت إلى التعرف على فعالية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف العاملة في فلسطين. وقد أستخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبيان ، وتم توزيعه على أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وأظهرت النتائج أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفعالية في مكافحة غسيل الأموال ، وقد أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها: أن يكون هناك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة واضحة وملزمة المهام والمسؤوليات والصلاحيات لقيام بدورها بفعالية في المؤسسات، وأن يتضمن التقرير النهائي للبيان ات المالية المنشورة من قبل المصرف تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام لزيادة فعالية دور لجان المراجعة في تقييم نظام الداخلية .
- بينت دراسة (مصلي و الفطيمي، 2020) إلى البحث في العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين بإظهار الدور الرئيسي الذي تلعبه لجان المراجعة في دعم عمل المراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المختلط، حيث تم جمع 73 استبيان من خلال مسح ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة في القطاع المصرفي الليبي بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، بالإضافة إلى إجراء 12 مقابلة شبه منظمة مع عينة من هذه المجموعات، وكانت أبرز النتائج: أن لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي لا تؤدي مستوى مرضياً في مراقبة عمليات المراجعة الخارجية والإشراف عليها، وأنها تلعب دور محدود في تعزيز الاستقلالية المراجعة الخارجيين.
- وتعرفت دراسة (عمار، 2020) على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من المصارف التجارية الليبية الواقعة بين مدينتي رأس لانوف والهيصة الجديدة ، وعددها (13) مصرفاً، حيث تم توزيع (49) استبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في (مدراء المصارف ومساعديهم، رؤساء وموظفو أقسام المراجعة الداخلية، رؤساء وموظفو أقسام الحسابات الجارية، وبعض الموظفين الآخرين). وقد تم استخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات؛ وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتطليل البيانات؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المصارف التجارية الليبية تلتزم بخصائص تشكيل لجان المراجعة، وقد أتضح ذلك من خلال التزامهم بكل من خاصية الاستقلالية، وخاصية التأهيل العلمي والخبرة المالية والمحاسبية، وخاصية حجم لجنة المراجعة. توصي الدراسة بضرورة تعزيز قدرات أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية وذلك بإجراء دورات تدريبية مستمرة لهم تتعلق بكيفية تشكيل لجان المراجعة، وبما يتماشى مع المستجدات والتطورات التي تحدث في هذا المجال.

■ دراسات تناولت كل من موضوع الرقابة الشرعية وموضوع لجان المراجعة :

- هدفت دراسة (دحدوح ومراد، 2015) إلى بيان مدي مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبيان وزع على عدد من المراجعين الشرعيين الداخليين وموظفي إدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية السورية، وخلصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية؛ وذلك من وجهة نظر عينيّة الدراسة . وأن أهم ما توصي به هذه الدراسة

ضرورة توجيه لجنة المراجعة في المصارف الإسلامية لتفعيل دور وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية في سوريا وضرورة الإفصاح عن أعمال لجنة المراجعة، وأهم النتائج التي توصلت إلى ها ضمن التقارير السنوية للمصارف الإسلامية.

■ ما يميز هذه الدراسة عن غيرها :

ستركز هذه الدراسة على عمل المصارف التجارية في البيئة الليبية، وتحديدًا في النوافذ الإسلامية في المصارف التجارية، وسوف تقتصر هذه الدراسة على فروع المصارف التجارية لمدينة طبرق؛ وذلك لتأكيد على أن نشاطها المالي مطابق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتأكيد على دور لجان المراجعة فيها، وبيان المهام والمسؤوليات المحددة لها والصلاحيات اللازمة التي تمكنها من ممارسة دورها بفعالية لتسهم في تعزيز الرقابة الشرعية في النوافذ الإسلامية في المصارف التجارية لمدينة طبرق.

■ مشكلة الدراسة

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة المستحدثة في المؤسسات والمصارف الإسلامية، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات والمصارف لمعرفة مدى التزام هذه المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية (العليان، 2006). ولعل الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة في المصارف الإسلامية لا يقل عن دور هيئة الرقابة الشرعية فيها؛ فهي تعد قناة اتصال بين الجهات الرقابية في المصرف ككل وبين إدارة المصرف، وبالتالي لابد من وجود لجنة المراجعة التي تضمن سير الأمور المالية في المصرف وفق أطار الشريعة الإسلامية. (دحوح ومراد ، 2015) وباعتبار أن لجنة لمراجعة إلى ة مهمة في المصارف التجارية كان ولابد لنا أن نسلط الضوء على الدور الذي تلعبه في النوافذ الإسلامية في تلك المصارف، ومدى فعاليتها في تعزيز الرقابة الشرعية فيها من خلال مراجعة كافة معاملاتها المالية ، والتأكد من صحتها، والالتزام بالأحكام للضوابط الشرعية وتقييم الأداء وفقا الأحكام الشرعية الإسلامية ، لذا ستقوم هذه الدراسة بطرح مشكلتها في التساؤلات التالية :- "ما مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق ؟"

يتفرع من هذا التساؤل ثلاث أسئلة فرعية :

- ما مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز رقابة الالتزام بأحكام الشريعة بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق ؟

- ما مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة على الأداء بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق ؟

- ما مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة المالية بالنوافذ الإسلامية لمصارف التجارية في مدينة طبرق ؟

■ فرضيات الدراسة

على ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسة على النحو التالي :-

H1 : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية لمصارف التجارية في مدينة طبرق "

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

H1.1 : تساهم لجان مراجعة في تعزيز رقابة الالتزام بأحكام الشريعة بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق .

H1.2 : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة على الأداء بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق

1.3H : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة المالية الالتزام بأحكام الشريعة بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق .

■ أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

1- التعرف على دور لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية و الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية لمصارف مدينة طبرق.

2- التعرف على دور لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية على الأداء بالنوافذ الإسلامية لمصارف مدينة طبرق .

3- التحقق من مراقبة العمليات المالية لمعرفة مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية لمصارف مدينة طبرق .

■ أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية : تسليط الضوء في مجال لم يكتب فيه كثيرا بالإضافة إلى اعتبار هذه الدراسة مرجعا للمكتبات بالجامعات وأبحاث الأكاديميين، والطلاب الاستفادة منه ،كما يمكن إغناء الجانب المعرفي لبيان مدى مساهمة لجنة المراجعة في المصارف الإسلامية في تعزيز الرقابة الشرعية.

- الأهمية العملية: تكمن أهمية العملية في معرفة الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية وضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال مسؤوليتها التي تتعلق بعمليات المراجعة الداخلية والخارجية ، وفحص الأنظمة الداخلية ، ومراجعة إعداد التقارير المالية. وكذلك بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه اللجان مما يؤدي إلى زيادة الثقة والدقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصدرها النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية، ودورها في الإشراف على وظائف كل من المراجع الداخلي والخارجي .

■ منهج الدراسة:

على ضوء المشكلة ومن أجل تحقيق أهدافها واختبار فروضها اعتمد الباحثين المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على الكتب والأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المختصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة

■ حدود الدراسة :

1- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة التعرف دور لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية وتركزت الدراسة على دور هذه اللجان في تعزيز كل من الرقابة على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، الرقابة على الأداء والتنفيذ ، الرقابة على العمليات المالية، لتأكد من مطابقتها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية

2- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال العام 2024.

3- الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق. متمثلة في (المصرف التجاري الوطني- مصرف الوحدة - مصرف شمال أفريقيا- مصرف الجمهورية)

4- الحدود البشرية: العاملين في كل من قسم الشؤون المالية، قسم المراجعة الداخلية، قسم الامتثال.

■ مصطلحات الدراسة

1- الرقابة الشرعية : هيئة تعينها الجمعية العمومية للمصرف الذي يمارس نشاط الصيرفة الإسلامية، بهدف التحقق من التزام إدارة ذلك المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله ونشاطاته (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا، 2023)

2- لجنة المراجعة : تتمثل هذه اللجنة في الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والإفصاحات والإيضاحات المكمل لها، بالإضافة إلى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ومتابعتها ومراجعة الإجراءات التي اتخذت في حالات الاختلاس والتزوير التي قد يتعرض لها المصرف وفق التشريعات والقوانين النافذة، وتعتبر هذه اللجنة هي المشرف المباشر على عمل المراجعة الداخلية، وتنسيق العلاقة مع المراجع الخارجي. (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا ، 2023)

■ مفهوم الرقابة الشرعية ، أهميتها ، مهامها:

بالرغم في حادثة المصارف الإسلامية وحداثه تجاربها والتحديات التي تواجهها إلا أنها تمكنت من ترسيخ مكاناً لها في المجال المصرفي العالمي، وذلك لاهتمامها بعدة عوامل أهمها الرقابة على أعمالها، فنشأت الرقابة الشرعية لتكون الأمان العملي للتأكد من التزام المصارف الإسلامية بالمبادئ الإسلامية في كل معاملاتها؛ وذلك عن طريق الإفصاح بالالتزام ، وكذلك الالتزام العملي بأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث تعددت التعاريف للرقابة الشرعية فقد عرفها معيار الضبط رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) هيئة الرقابة الشرعية بأنها "جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات". ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المختصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام، ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة المؤسسة. (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007)

في حين أن معيار الضبط رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (AAOIFI) أيضاً عرف الرقابة الشرعية بأنها "فحص مدى إلتزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها؛ ويشمل: الفحص العقود ، والاتفاقيات والسياسات ، والمنتجات ، والمعاملات ، وعقود التأسيس ، والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير ، وفحص تقارير المراجع الداخلي وتقارير عمليات التدقيق التي يقوم بها المصرف المركزي والتعاميم . (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007)

وعلى الصعيد الليبي فقد نص القانون رقم (4) لسنة (2012) المعدل لقانون رقم السنة (1) بسنة (2005) بشأن المصارف إلى ضرورة وجود هيئة مركزية للرقابة الشرعية وظيفتها التحقق من إلتزام المؤسسات المالية والإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، ومنتجاتها وتعتبر قرارات هذه الهيئة ملزمة لجميع المؤسسات المالية الخاضعة لأشراف مصرف ليبيا المركزي . (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا ، 2023)

■ أهمية الرقابة الشرعية :

يعتبر وجود رقابه شرعيه في المصارف الإسلامية من الأمور المهمة لضمان توافق أدائها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد الإطلاع على دراسة كل من العليات (2006)، دحدوح ومراد(2015)، البجباح وآخرون (2021)، يمكن أن يلخص الباحثان أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية كالتالي :-

- 1- لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي، وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصحبها باستمرار .
- 2- ظهور أنواع جديدة من المعاملات التجارية التي تحتاج إلى إرشاد شرعي كالتجارة الإلكترونية، بطاقات الائتمان، والحسابات الإلكترونية .
- 3- عدم دراية العاملين بالمصارف الإسلامية بقواعد المعاملات المالية الإسلامية .
- 4- الحاجة المستمرة إلى رأى هيئة الرقابة الشرعية وأحكامها وقراراتها وخصوصاً في نشاطات التمويل والاستثمار الذي يتميز بالتغيير، وعدم التكرار مع عمليه أو مشروع يموله المصرف.
- 5- تعطى الرقابة الشرعية الثقة والارتياح للمتعاملين مع المصارف الإسلامية وذلك لصبغه الشرعية التي تمنحها للمصارف .
- 6- تعمل المصارف الإسلامية في وسط أنظمة مختلفة يعمل بعضها بالربا؛ وذلك يستلزم وجود رقابة شرعية في المصارف الإسلامية لنهي هذه المصارف عن المحرمات .

أما مصرف ليبيا المركزي فيرى أن أهمية وجود رقابه شرعيه لها أهمية بالغة لضمان توفير أعلى معايير التحقيق من جودة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الأحكام الشرعية، والفوز بثقة الجمهور المتعاملين مع هذه المصارف، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي والمحافظة عليه بما يتوافق مع استراتيجية القطاع المصرفي، بالإضافة إلى منع عمليات التحايل على المعايير والضوابط الشرعية وتوظيفها بطرق شرعية بهدف الاستغلال والاحتيايل أن وجدت، بالإضافة إلى كشف حالات التعدي والتقصير والتعامل معها. (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا ، 2023) ويرى الباحثان أن وجود رقابة شرعية تضبط النشاط المصرفي الإسلامي ضرورة حتمية للتأكد من إتزام المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ مما يؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة لدى العملاء المتعاملين مع هذه المصارف.

■ أهداف الرقابة الشرعية :

طبقاً لمعيار الضبط رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (IFIOAA) فإن الرقابة الشرعية "تهدف من التأكد أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة". (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، ص: 15)، ويرى عبد الرحمن وشرفه أن الرقابة الشرعية تهدف إلى العديد من الأهداف ومنها (عبد الرحمن وشرفه، 2020):

- 1- تحقيق إتزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- 2- تحقيق الهدف الاسمي للمصرف الإسلامي الذي يعتمد الربح الحلال بعيداً عن نظام الفائدة .
- 3- تجنب العاملين في المصارف الإسلامية من الوقوع في الربا .
- 4- طمأنة المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية والأجهزة الرقابية من شرعية النشاطات والعمليات التي تقوم بها .
- 5- صناعة المنتجات الإسلامية لإدارة السيولة .
- 6- العمل علي إنشاء المؤسسات المساعدة كصندوق ضمان الودائع المصرفية، شركات التأمين الإسلامية، ديوان الزكاة .
- 7- الاهتمام بتنمية قدرات العاملين وتأهيل المتعاملين مع المصارف الإسلامية ومناهج التعليم الحكومي والمهني.

8- العمل على تطوير المنتجات والصيغ الإسلامية المعمول بها، واستحداث صيغ ومنتجات جديدة، وإعداد الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

■ مهام الموكلة لرقابة الشرعية في مصرف ليبيا المركزي :

مما لا شك فيه أن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لها أهمية كبيرة إذ أنه لا يمكن لهذه المصارف البقاء والاستمرار والتقدم بدون الرقابة عليها، لذلك حدد مصرف ليبيا المركزي العديد من المهام التي توكل إلى الرقابة الشرعية حتى تتلائم هذه المهام مع طبيعة وخصوصية عمل هذه المصارف، لاستمرار نموها، وتعاضد أرباحها والبعد عن المحرمات والشبهات التي لا تتوافق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن خلال الإطلاع على دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة (2003) حدد المصرف ليبيا المركزي مهاماً محددة للرقابة الشرعية التي تتعلق بكافة أنشطة المصرف وتعاملاته تذكر منها ما يلي (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا 2023، ص 34 - 35):-

- 1- الرقابة على أعمال وأنشطة المصرف الإسلامي للتأكد من توافق أعمال وأحكام الشريعة الإسلامية ، ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من أي محذور غير شرعي .
 - 2- مراجعة ميزانيات المصرف وحساباته الختامية ونسب توزيع الأرباح وتحصيل الخسائر على حسابات الاستثمار والتحقق من سلامة أداء المصرف وفقاً لمعايير الشرعية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ومعايير الدولية المعتمدة.
 - 3- اعتماد صيغ العقود اللازمة للأنشطة المصرف المركزي وأعماله .
 - 4- تكوين وإبداء الرأي حول التزام المصرف بالشريعة الإسلامية وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة ، وتقديم التقرير الرقابي الشرعي نصف السنوي للجمعية العامة ونشر تقريرها، على أن يتضمن التقرير الأنشطة المخالفة للمعايير الشرعية أن وجدت.
 - 5- إعداد دليل عمل شرعي للمصرف وهو دليل الإجراءات الذي يشمل مختلف عمليات المصرف، ووضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف التقليدية.
 - 6- التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن الالتزام بتنفيذ المعاملات المصرفية طبقاً لما تقره الهيئة ووضع برامج الرقابة الشرعية التي تضمن مراقبة كافة أنشطة المصرف وفق خطة محددة.
 - 7- الرد على كافة الأسئلة والاستفسارات المقدمة من العاملين في المصرف أو المتعاملين معه.
 - 8- دراسة كافة تقارير وملاحظات المراقب الشرعي في كافة الجوانب الشرعية للأعمال إلى ومية والتوجيه بما يلزم بشأنه.
 - 9- الإرشاد والتوجيه والتدريب لكافة موظفي المصرف فيما يتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية ، مع التوعية والتثقيف المستمر للعاملين في قطاع العمل المصرفي الإسلامي .
 - 10- تحديد أوجه الصرف من صندوق المكاسب غير الشرعية وإجازة الصرف من هذا الصندوق .
 - 11- المساهمة في وضع شروط ومؤهلات ومواصفات العاملين الذين ينبغي تعيينهم في هذه المصارف، وذلك لتأكد من الكفاءة الوظيفية بما يعكس الخلق والسلوك والثقافة المصرفية الإسلامية .
 - 12- الموافقة على اختيار المراجعين الشرعيين الداخليين والأشرف على أعمالهم .
 - 13- أي مهام أخرى يكلفها به مصرف ليبيا المركزي، بناء على اقتراح الهيئة المركزية للرقابة الشرعية .
- وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن وجود رقابة شرعية في المصارف الإسلامية لا يقل أهمية عن الجهات الرقابية الأخرى، إذا أن اختلاف طبيعة عمل هذه المصارف يختلف عن طبيعة عمل المصارف التقليدية الأخرى، إذا

تتزايد مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية في حالة وجود مثل هذا النوع من الرقابة مما يؤدي إلى خسائر وفقدان ثقة العملاء بها؛ فالرقابة الشرعية تمثل الحماية للمصارف الإسلامية، وتمكنها من النمو والصعود والاستقرار ولاسيما في ظل النظام المصرفي المزدوج (تقليدي - إسلامي)؛ بالتالي ينبغي على كافة الجهات الرقابية في المصارف العمل لتعزيز الرقابة الشرعية وذلك للتأكد من أن الرقابة الشرعية تعمل بالشكل الصحيح وتتجز الأعمال الموكلة إلى ها ، والتأكد وبشكل أساسي من إلتزام المصارف الإسلامية بتطبيق كافة القرارات والفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية، واللتزام المصارف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتعزيز الرقابة على الأداء والرقابة الماليّة في كافة معاملاتها .

■ لجان المراجعة وأهميتها وضوابط تشكيلها :

■ مفهوم لجان المراجعة :

تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح حيث أن كل تعريف يعبر عن وجهة النظر لجهة التي قدمت هذا التعريف؛ حيث تعددت الجهات سواء كانت معاهد مراجعة أو جهات رسمية أو الدراسات والأبحاث التي تتعلق بلجان المراجعة من بين هذه التعاريف تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified public Accountants (AICPA) بأنها "الأداة التي يتم من خلالها تقييد التجاوزات التي تقوم بها الإدارة العليا للمؤسسات" (AICPA ، 2012) .

أما الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) The Canadian Institute chartered Accountants بأنها "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة ، وتعد هذه اللجنة حلقة الوصل بين المراجع الداخلي ومجلس الإدارة ، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المراجع الداخلي، مراجعة نطاق ونتائج المراجعة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر". (مهاوت وآخرون ، 2020) وعرفها مصرف بريطانيا بأنها "لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن متابعة الأمور المالية في المؤسسة، ومساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية التي قد لا يكون لدى مجلس الإدارة الوقت والخبرة المعرفة تفصيلها". (Alkdai & Hanefan , 2012 , pp 54)

ويرى الباحثان أن اللجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من إدارة مجلس الإدارة مكونة من المديرين غير التنفيذيين لديهم الدراية والكفاءة والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة للقيام بكافة المهام المطلوبة منهم، من إشراف ورقابة بهدف حماية حقوق المساهمين .

■ أهميه لجان المراجعة :

تقع أهمية لجان المراجعة من خلال الخدمات التي من المتوقع تقديمها إلى جميع الجهات ذات العلاقة في المؤسسة كمجلس الإدارة ، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي والمساهمين وأصحاب المصالح وقد اتضحت أهمية لجان المراجعة للجهات السابقة على النحو التالي (دحوح ومراد ، 2015 ، ص 78) :

- 1- مجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة مراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بالإضافة إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، والمساعدة في حل كل المشاكل التي يمكن أن تواجه المراجع مع الإدارة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية .
- 2- المراجع الخارجي: وذلك من خلال تدعيم استقلالية المراجع الخارجي الذي يمكنه من أداء دوره دون ضغط أو تدخل من الإدارة ، وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، وحل لكافة المشكلات التي يمكن أن تنشأ بينه وبين مجلس الإدارة ، وزيادة التفاعل بينه وبين المراجع الداخلي.

3- المراجع الداخلي : تتجلى أهمية لجنة المراجعة للمراجع الداخلي في اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية، وتوفير المواد اللازمة لهذا القسم، وكذلك الاجتماع المستمر معه لحل المشكلات إلى التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة ؛ مما يؤدي إلى زيادة استقلاليته وتفعيل دور قسم المراجعة الداخلية.

4- المستثمرين والأطراف الخارجية : أن الاعتماد على لجان المراجعة يؤدي إلى الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسة، والتأكد من شفائيتها والتقارير وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير .

ويرى الباحثين أن أهمية لجان المراجعة؛ تتمثل في كونها نوع من أنواع الرقابة من قبل المساهمين على إدارة المؤسسة، من خلال المساعدة في تدعيم دور المدراء في تنفيذ مهامهم ، وزيادة استقلالية كل من المراجع الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى تحسين الاتصال بين جميع الأطراف ذات العلاقة، كما أنها تزيد الثقة والموضوعية والمصادقية في التقارير المقدمة من المؤسسة للمستثمرين والمساهمين من خلال الإشراف على إعداد هذه التقارير .

■ أهداف لجان المراجعة :

تتمثل أهداف لجان المراجعة في الآتي (مهاوات وآخرون ، 2020 ، ص 99) :

- 1- مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته القانونية والإدارية .
 - 2- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية من خلال التركيز على مساهمة مجلس الإدارة من المساهمين.
 - 3- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن معلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة من خلال جودة التقارير المالية.
 - 4- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر، وكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
 - 5- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وعملية الإفصاح .
 - 6- التكامل بين أنشطة المراجعة والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة في المؤسسات .
- وقد حدد دليل حوكمة المصارف الإسلامية (2023) أهداف لجنة المراجعة في الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والإفصاحات والإيضاحات المكمل لها، بالإضافة إلى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ومتابعتها ومراجعة الإجراءات التي اتخذت في حالات الاختلاس والتزوير التي قد يتعرض لها المصرف، وتعتبر اللجنة هي المشرف المباشر على عمل المراجعة الداخلية، وتنسيق العلاقة مع المراجع الخارجي. (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا ، 2023، ص 16)

■ ضوابط تشكيل لجنة المراجعة طبقاً لدليل حوكمة المصارف الإسلامية الليبية :

حدد دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر من قبل مصرف ليبيا المركزي سنة (2023) بناء على قرار رقم (20) لسنة (2010) بشأن تعميم اعتماد دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي الضوابط اللازمة لتشكيل لجان المراجعة، وتحديد أعضائها ومواعيد اجتماعاتها على النحو التالي :

- 1- يجب أن تتكون لجنة المراجعة ومراجعة الشرعية من أربعة أعضاء على الأقل .
- 2- يجب أن لا تكون اللجنة برئاسة مجلس الإدارة .
- 3- يجب أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين، وأن يكون رئيسها من الأعضاء المستقلين .
- 4- أن يشارك مدير إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية في اجتماعات اللجنة دون أن يكون له حق التصويت .

5- تجتمع اللجنة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، ومرة على الأقل مع المراجعين الخارجيين ومدير إدارة المراجعة الداخلية، وكذلك مع مدير إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية بالمصرف .

6- يمكن للجنة أن تدعو من تراه مناسباً لاجتماعاتها، وبشكل خاص المدير العام ونائبه دون أن تكون الحكم لهما صفة العضوية ، كما يمكن للمراجع الخارجي أو مدير إدارة المراجعة الشرعية أو مدير إدارة الرقابة أو رئيس وحدة الأمتثال طلب الاجتماع باللجنة متى اقتضى الأمر ذلك .

■ دور لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الليبية الإسلامية:

حدد مصرف ليبيا المركزي من خلال دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر سنة (2023) والذي يمثل إطاراً لحوكمة المصارف والمؤسسات الإسلامية وأهمية الرقابة والمراجعة الشرعية كونها من وسائل وأدوات الرقابة الشرعية ومقوماتها ، إذ تسعى الرقابة الشرعية الداخلية إلى مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها اتجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من تطبيقها، والتأكد من الأمثال للمعايير الشرعية، وقرارات الهيئة الشرعية في جميع أوجه العمل ونشاطاته. (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا ، 2023 ، ص 38)

حيث حدد العمار ومهنا (2015) أقسام الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ثلاث أقسام كل منهما يكمل الآخر، الأولى تتمثل في الرقابة على الالتزام بالمبادئ الإسلامية وإصدار الفتاوى والتأصيل الشرعي والعمل على إيجاد البدائل الشرعية والطول العملية ، الرقابة الثانية تهتم بمتابعة تنفيذ الفتاوى والتوصيات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية والتأكد من التزام إدارة المصرف بكافة توجيهات هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة عنها ، أما الرقابة الثالثة تكون علي مستوى المصرف الإسلامي بكافة معاملاته.

وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة المراجعة الشرعية طبقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة (2023) في مساعدة مجلس الإدارة في أداء أدوارها الرقابية ومراقبة الإدارات التنفيذية بالتزامها بالمعايير والأحكام الشرعية المعتمدة بالإضافة إلى التأكد من عدالة وشفافية البيانات المالية والإفصاحات والإيضاحات المكمل لها وكفاية وفعالية أنظمه وإجراءات الضبط الداخلي ومتابعته، ويمكن تحديد المهام الرئيسية للجان المراجعة فيما يلي (دليل حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا، 2023) :

1- دراسة فعالية لوائح المصرف لمراقبة مدى إلتزام الإدارة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية .

2- تقسيم فعالية وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية وكفايتها ومدى إسهامها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات.

3- تقسيم فعالية نطاق المراجع الشرعي الداخلي وكفايته وتشمل مسؤوليته للجنة ما يلي :

- تسهيل مهمة المراجع الشرعي الخارجي .

- التوصية إلى كل من هيئة الرقبة الشرعية ومجلس الإدارة بخصوص تعيين أو عزل أو عدم التجديد المراجع الشرعي الخارجي وتحديد أتعابه.

- الإطلاع على التقارير التي يعدها المراجع الشرعي الخارجي للتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة التنفيذية .

- الاتصال والتنسيق مع كل من المراجع الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية ولجنة الحوكمة للتأكد من جودة التقارير الفنية عن مستوى إلتزام المصرف بالمعايير الشرعية المعتمدة.

- عقد اجتماعات دورية سنوية مع المراجع الشرعي الخارجي، وللمراجع الشرعي الداخلي والخارجي الحق في طلب عقد اجتماع مع اللجنة حين تقتضى الحاجة إلى ذلك .
- الإطلاع على تقارير إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .
- 4- مراجع خطط المراجعة والمراجعة الشرعية الداخلية المقترحة من قبل إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية واعتمادها .
- 5- رصد وتقسيم سلامة القوائم المالية الموحدة وكذلك الإفصاحات عن الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية .
- 6- مراقبه استخدام أموال حسابات الاستثمار المقيدة والتأكد من توزيع المصروفات والأرباح بحسب الاتفاق بين المصرف، وأصحاب الحسابات طبقاً للنظام المعتمد من هيئة الرقابة الشرعية .
- 7- رصد العمليات التي ترمي إلى ضمان وجود نظم رقابة داخلية ملائمة بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي .
- 8- تقسيم ورصد مؤهلات واستقلالية، وأداء المراجعين الداخليين والخارجيين.
- 9- دراسة ومناقشة منهجية عمل إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية.
- 10- تقييم ورصد مؤهلات واستقلالية، وأداء المراجعين الشرعيين الخارجيين والداخليين.
- 11- رصد مدى كفاية عمليات إعداد التقارير المالية، ونظم المراجعة الداخلية والرقابة المالية.
- 12- تقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأن ترشيح، وإقالة مدير إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية.

■ منهجية الدراسة:

على ضوء المشكلة ومن أجل تحقيق أهدافها واختبار فروضها أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على الكتب والأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المختصة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة؛ تكون مجتمع الدراسة من النواذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (المصرف التجاري الوطني- مصرف الوحدة- مصرف شمال أفريقيا- مصرف الجمهورية) العاملة بمدينة طبرق. أما فئات عينة الدراسة فقد تكونت من ثلاث أقسام (الشؤون المالية- المراجعة الداخلية- الامتثال). اعتمد الباحثان في الحصول على البيانات اللازمة على قائمة الاستبيان، وقد تم توزيع 45 استبيان على فروع هذه المصارف في مدينة طبرق، وتم استرداد 42 استبيان صالح لتحليل. بعد جمع البيانات تم تغريغ بيانات الاستمارات الصالحة للتحليل، ثم تم استخدام برنامج (SPSS) ، واستخدم الباحثان مقاييس النزعة المركزية، المتمثلة في المتوسطات الحسابية، كذلك استخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري، واختبار كلامنغروف سمرنوف (Kolmogorov Simirnov) لمعرفة مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ومن ثم اختبار العينة الأحادية (one sample t-test) لمعرفة الاتجاه العام لرأي المشاركين حول متغيرات الدراسة.

أولاً:- تحليل البيانات الديموغرافية:

تعكس البيانات الديموغرافية في الجداول التالية جوانب مهمة تتعلق بتوزيع العاملين من حيث (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، والمصرف الذي يعملون فيه). وفيما يلي التعليق المفصل:

الجدول (1): متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	البيان	متغير الجنس
100%	42	ذكر	
0%	0	أنثى	
100%	42	المجموع	

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن جميع العاملين في المصارف المستهدفة في هذه العينة من الذكور؛ حيث يشكلون 100% من العينة. هذا يشير إلى غياب العنصر النسائي في هذه الدراسة؛ مما قد يعكس عزوف العنصر النسائي للمشاركة في الدراسة الحالية.

جدول (2): متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	البيان	متغير المؤهل العلمي
57.1%	24	دبلوم عالي وما يعادله	
9.5%	4	بكالوريوس	
16.7%	7	ماجستير	
16.7%	7	دكتوراه	
100%	42	المجموع	

يشير الجدول (2) توزيع المؤهلات العلمية إلى أن معظم العاملين (57.1%) يحملون دبلوماً عالي أو ما يعادله، وهو مستوى تعليمي متوسط؛ بينما هناك نسبة صغيرة نسبياً من حملة البكالوريوس (9.5%)، في حين أن النسب الأعلى نسبياً تذهب لحملة الماجستير والدكتوراه (16.7% لكل منهما)، هذه الأرقام تشير إلى أن هناك اهتماماً بالمؤهلات العليا، إلا أن الغالبية ما زالت تحمل مؤهلات متوسطة؛ مما قد يستدعي تعزيز فرص التعليم المستمر والتطوير المهني للعاملين.

جدول (3): متغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	البيان	متغير سنوات الخبرة
9.5%	4	أقل من 5 سنوات	
52.4%	22	من 5 إلى أقل من 10 أعوام	
35.7%	15	من 10 إلى أقل من 15 عاماً	
2.4%	1	15 عاماً فأكثر	
100%	42	المجموع	

يظهر الجدول رقم (3) أن النسبة الأكبر من العاملين (52.4%) لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، وهي فئة يمكن اعتبارها في منتصف مسيرتها المهنية. كما أن 35.7% منهم يمتلكون خبرة بين 10 إلى أقل من 15 عاماً، وهي نسبة تشير إلى مستوى جيد من الخبرة العملية، أما العاملون الذين يمتلكون خبرة تقل عن 5 سنوات فيشكلون

نسبة صغيرة (9.5%)، بينما من يملكون خبرة تزيد عن 15 عاما يمثلون أقلية (2.4%). هذا التوزيع يشير إلى أن أغلبية العاملين يمتلكون خبرات متوسطة، مما يعزز أهمية تقديم برامج تطويرية لتوسيع مهاراتهم وخبراتهم.

جدول (4): متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	البيان	متغير المسمى الوظيفي
38.1%	16	مدير عام	
4.8%	2	مدير وحدة	
19.0%	8	رئيس قسم	
38.1%	16	أخرى	
100%	42	المجموع	

يوضح الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من العينة تشغل مناصب مدير عام (38.1%)، وهو مؤشر على أن هناك عدداً كبيراً من العاملين في مواقع قيادية عليا. بالإضافة إلى ذلك، هناك فئة كبيرة (38.1%) تعمل في وظائف أخرى غير محددة (ربما يمثلون العاملين التنفيذيين)؛ مما يشير إلى تنوع المناصب الوظيفية أو عدم وضوح التفاصيل في التصنيف الوظيفي، ومنهم رؤساء أقسام (19%)، ومديرو وحدات بنسبة أقل (4.8%)، يمكن تعزيز الوضوح في الهيكل الوظيفي، وتقديم فرص للتطوير الوظيفي للعاملين في المناصب الأخرى.

الجدول (5): متغير المصرف

النسبة المئوية	التكرار	البيان	متغير المصرف
19%	8	الجمهورية فرع طبرق	
9.5%	4	الجمهورية فرع البطنان	
26.2%	11	الوحدة	
11.9%	5	شمال أفريقيا	
33.3%	14	التجاري	
100%	42	المجموع	

يشير الجدول رقم (5) أن أكبر نسبة من العاملين في العينة تنتمي إلى المصرف التجاري (33.3%)، يليه مصرف الوحدة بنسبة (26.2%)، بينما تتوزع النسب الباقية على مصرف الجمهورية فرع طبرق (19%)، ومصرف شمال أفريقيا (11.9%)، والجمهورية فرع البطنان (9.5%). هذا التوزيع يعكس تركيز العاملين في بعض المصارف الرئيسية مثل المصرف التجاري والوحدة. يمكن للمصارف الأخرى الاستفادة من هذا التوزيع بتقديم برامج جذب للموظفين وتعزيز القدرة التنافسية في التوظيف. بشكل عام، يظهر الجدول تبايناً واضحاً في المؤهلات والخبرات والمناصب الوظيفية، مع غياب العنصر النسائي بشكل كامل. بناءً على هذه البيانات، من المفيد للمصارف العاملة في مدينة طبرق العمل على تعزيز التنوع والشمول، بالإضافة إلى التركيز على تطوير الموظفين من حيث المؤهلات والخبرات لتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

ثانياً: تحليل توزيع بيانات العينة وتحديد أسلوب تحليل البيانات

الجدول (6): اختبار توزيع البيانات

البيان	اختبار كولموغوروف-سميرنوف		
	الإحصاء	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
بيان ات الرقابة بالالتزام بأحكام الشرعية	0.128	42	0.081
بيان ات الرقابة على الأداء وفقاً للإحكام الشرعية	0.082	42	0.200
بيان ات الرقابة على التعاملات المالية	0.137	42	0.056

(مستوى الدلالة 0.05)

من الجدول رقم (6) نتائج اختبار كولموغوروف-سميرنوف لملائمة التوزيع الطبيعي على البيانات الخاصة بالرقابة الشرعية والتعاملات المالية تظهر ما يلي:

بيان ات الرقابة بالالتزام بأحكام الشرعية: أظهرت الإحصاء (0.128) مع درجة حرية (42)، وكانت القيمة الاحتمالية (0.081)؛ هذه النتيجة تشير إلى أن البيانات ليست بعيدة بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية على رفض الفرضية القائلة بأن البيان ات تتبع التوزيع الطبيعي. بيانات الرقابة على الأداء وفقاً للإحكام الشرعية: أظهرت الإحصاء (0.082) مع درجة حرية (42)، لقيمة الاحتمالية بلغت (0.200). هذه النتيجة تؤكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بشكل واضح، حيث أن القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) بفارق كبير، مما يعني عدم وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي. أخيراً، بيانات الرقابة على التعاملات المالية: أظهرت الإحصاء (0.137) مع درجة حرية (42)، وكانت القيمة الاحتمالية (0.056). هذه النتيجة قريبة من مستوى الدلالة (0.05)، لكنها لا تصل إلى مستوى الدلالة، مما يعني عدم وجود دليل كافٍ لرفض الفرضية القائلة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ومع ذلك، هناك إشارات إلى احتمال وجود بعض الانحراف البسيط عن التوزيع الطبيعي. بشكل عام، يمكن القول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو قريبة منه بشكل كبير، مع ملاحظة أن بيانات الرقابة على التعاملات المالية قد تكون الأقرب للانحراف عن التوزيع الطبيعي، لكنها ما زالت ضمن الحدود المقبولة.

وبناءً على ذلك، يمكننا استخدام أساليب الإحصاء البارامتري لتحليل هذه البيانات. ويعد اختبار (One-Sample T-Test) مناسباً للتحقق من الفرضيات المتعلقة بمتوسط المتغيرات المدروسة مقارنة بالمتوسط النظري، حيث يعتمد هذا الاختبار على فرضية أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما تدعمه نتائج اختبار كولموغوروف-سميرنوف في هذه الحالة. لذلك، يمكن الاستمرار في تطبيق اختبار (One-Sample T-Test) للتأكد من صحة الفرضيات الإحصائية الخاصة بالرقابة الشرعية والتعاملات المالية بناءً على هذه البيانات.

ثالثاً: اختبار ثبات وصدق أداة القياس (استمارة الاستبيان)

تم قياس الثبات من خلال الثبات المركب (Composite Reliability)، بينما القياس تم من خلال الصدق التقاربي باستخدام متوسط التباين المُستخرج (Average Variance Extracted)

- المحور الأول: الرقابة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

الجدول (7):المحور الأول

عبارات المحور	تشبع العامل (أو المحور بالأسئلة)	متوسط التباين المُستخرج	الثبات المركب
ع1: دراسة فعالية لوائح المصرف المراقبة مدى التزام الإدارة بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية.	0.650	0.67	0.93
ع2: رصد العمليات التي ترمي إلى ضمان وجود نظم رقابة داخلية ملائمة، بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي	0.611		
ع3: تقييم فعالية وظيفة المراجع الشرعي الداخلي وكفايتها	0.858		
ع4: تسهم في ضمان التزام المراجع الداخلي بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات	0.887		
ع5: الاتصال والتنسيق مع كل من المراجع الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية ولجنة الحوكمة للتأكد من جودة التقارير الفنية عن مستوى التزام المصرف بالمعايير الشرعية المعتمدة	0.939		
ع6: عقد اجتماعات دورية سنوية مع المراجع الشرعي الخارجي، وللمراجع الشرعي الخارجي والداخلي الحق في طلب عقد اجتماع مع اللجنة حين تقتضي الحاجة ذلك.	0.865		
ع7: الاطلاع على تقارير إدارة المراجعة والمراجعة الشرعي للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها	0.849		

يتكون المحور الأول من الأسئلة (ع1، ع2، ع3، ع4، ع5، ع6، ع7)، وتظهر النتائج تشبّعاً عالىً للأسئلة على هذا المحور، حيث تراوحت قيم التشبع بين (0.611)، (0.939). أعلى قيمة تشبع كانت للسؤال الخامس (0.939)، مما يعني أنه يرتبط بشكل قوي بالمحور، وأقل قيمة كانت للسؤال الثاني (0.611). قيمة متوسط التباين المُستخرج للمحور الأول هي (0.67)، وهي قيمة مقبولة لأنها تفوق الحد الأدنى المقبول وهو (0.40)؛ مما يدل على أن نسبة كبيرة من التباين في المتغيرات مفسرة بواسطة هذا المحور. أما بالنسبة لـ الثبات المركب، فقد بلغت قيمته (0.93)، وهو مستوى عالٍ من الثبات يشير إلى اتساق داخلي جيد بين الأسئلة التي تقيس هذا المحور.

– المحور الثاني: الرقابة على الأداء وفقاً للإحكام الشريعة الإسلامية

الجدول (8):المحور الثاني

عبارات المحور	تشبع العامل (أو المحور بالأسئلة)	متوسط التباين المُستخرج	الثبات المركب
ع1: تقييم فعالية نطاق المراجع الشرعي الداخلي وكفايته.	0.923	0.7	0.94
ع2: يتم تسهيل مهمة المراجع الشرعي الخارجي.	0.826		
ع3: التوصية إلى كلا من هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة بخصوص تعيين أو عزل أو عدم التجديد للمراجع الشرعي وتحديد أنعابه.	0.924		

عبارات المحور	تشبع العامل (أو المحور بالأسئلة)	متوسط التباين المُستخرج	الثبات المركب
ع4: تقييم ورصد مؤهلات واستقلالية وأداء المراجعين الداخليين والخارجيين.	0.904		
ع5: دراسة ومناقشة منهجية عمل إدارة المراجعة والمراجعة الشرعية.	0.888		
ع6: الاطلاع على التقارير التي يعلدها المراجع الشرعي الخارجي للتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة التنفيذية.	0.932		
ع7: ضمان وجود نظم رقابة داخلية ملائمة.	0.150		

يتألف المحور الثاني من نفس عدد الأسئلة (1ع إلى 7ع)، وتظهر النتائج تشبعاً مرتفعاً في الأسئلة مع قيم تتراوح بين 0.150 و 0.932. اللافت للنظر أن السؤال السابع لديه أقل قيمة تشبع (0.150)، مما يشير إلى ضعف ارتباطه بالمحور مقارنة ببقية الأسئلة. أعلى قيمة كانت للسؤال السادس (0.932). متوسط التباين المُستخرج لهذا المحور هو 0.7، وهو أيضاً أعلى من 0.40، مما يشير إلى أن التباين المفسر بواسطة هذا المحور قوي. بالنسبة لـ الثبات المركب، فقد بلغت قيمته 0.94، مما يؤكد على مستوى عالٍ من الثبات والاتساق الداخلي بين الأسئلة.

– المحور الثالث: الرقابة على العمليات المالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

الجدول (9): المحور الثالث

عبارات المحور	تشبع العامل (أو المحور بالأسئلة)	متوسط التباين المُستخرج	الثبات المركب
ع1: الاطلاع على التقارير المالية التي يعلدها المراجع الشرعي الخارجي للتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة التنفيذية.	0.900		
ع2: مراجعة خطط المراجعة وخطط المراجع الشرعي الداخلي المقترحة من قبل إدارة المراجعة والمراجع الشرعي واعتمادها	0.822		
ع3: رصد وتقييم سلامة القوائم المالية الموحدة.	0.501		
ع4: رصد وتقييم الإفصاح عن الوضع المالي، ونتائج العمليات والتدفقات النقدية	0.662		
ع5: مراقبة استخدام أموال حسابات الاستثمار المقيّدة.	0.545		
ع6: التأكد من توزيع المصروفات والأرباح بحسب الاتفاق بين المصرف وأصحاب الحسابات طبقاً للنظام المعتمد من هيئة الرقابة الشرعية	0.892		
ع7: رصد مدى كفاءة عمليات إعداد التقارير المالية ونظم المراجعة الداخلية والرقابة.	0.827		

يتكون المحور الثالث من الأسئلة نفسها (1ع إلى 7ع)، وتظهر نتائج التشبع لهذا المحور اختلافات أكبر. أعلى تشبع كان للسؤال الأول (0.900)، وأقل تشبع كان للسؤال الثالث (0.501)، مما يدل على أن هذا السؤال لديه ارتباط أضعف مع المحور مقارنةً بالأسئلة الأخرى. متوسط التباين المُستخرج لهذا المحور بلغ (0.56)، وهو فوق الحد المقبول (0.40)، مما يعني أن المحور يفسر نسبة جيدة من التباين. وأخيراً، قيمة الثبات المركب لهذا المحور هي (0.9)، مما يدل على ثبات جيد ومحافظة على الاتساق الداخلي بين الأسئلة التي تقيس هذا المحور.

بشكل عام، جميع المحاور أظهرت تشبّعاً مرتفعاً ومتوسط تباين مُستخرج يفوق الحد المقبول (0.40)؛ مما يشير إلى قدرة المحاور على تفسير جزء كبير من التباين في المتغيرات المدروسة. كما أن الثبات المركب لجميع المحاور عالٍ يتراوح بين (0.9) و (0.94)، مما يدل على اتساق داخلي قوي في الأسئلة المرتبطة بكل محور. ومع ذلك، يظهر ضعف في بعض الأسئلة، خاصة السؤال السابع في المحور الثاني والسؤال الثالث في المحور الثالث، لكن هذا الضعف لا يؤثر على موثوقية النتائج.

رابعاً: اختبار الفرضيات

- الفرضية الرئيسية

H1 : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق .

الجدول رقم (10): مؤشرات اختبار الفرضية العامة

البيان	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية
المتوسط العام	42	3.8390	0.78019	0.000

تشير نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي (3.8390)، وهو أعلى من المتوسط النظري البالغ (3)، مما يشير إلى أن المشاركين يرون أن لجان المراجعة تساهم بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الرقابة الشرعية. الانحراف المعياري (0.78019) يُظهر تبايناً متوسطاً في آراء المشاركين، مما يشير إلى بعض الاختلافات الفردية في التجربة أو الإدراك، لكنها تظل ضمن الحدود المعقولة. أما القيمة الاحتمالية (P-value) التي تساوي (0.000) فتؤكد وجود دلالة إحصائية قوية على تأثير لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية، مما يسمح برفض فرضية العدم وتأكيد الفرضية البديلة بأن لجان المراجعة تساهم بفاعلية في تحسين الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية.

- الفرضية الفرعية الأولى:

H1.1 : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة الالتزام بأحكام الشريعة بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق .

الجدول رقم (11): مؤشرات اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية
ع1	42	3.81	1.087	0.000
ع2	42	4.10	0.759	0.000
ع3	42	4.07	0.778	0.000
ع4	42	3.60	1.308	0.005
ع5	42	3.52	1.254	0.010
ع6	42	3.83	1.188	0.000
ع7	42	3.52	1.042	0.002
الرقابة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	42	3.7789	0.87051	0.000

بالنظر إلى الجدول رقم (11)، نجد أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات تتجاوز المتوسط النظري (3)، مما يدل على أن المشاركين يتفقون بدرجة كبيرة على أن لجان المراجعة تساهم في تعزيز الرقابة والالتزام بأحكام الشريعة.

فقرة (س2) حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.10) بانحراف معياري منخفض نسبياً (0.759)، مما يدل على اتفاق واسع بين المشاركين على أن الالتزام بأحكام الشريعة مطبق بفعالية. بينما الفقرة (س4) حصلت على متوسط حسابي (3.60) مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (1.308)، مما يشير إلى وجود تباين في آراء المشاركين حول مستوى الالتزام في هذه الناحية. ومع ذلك، تبقى القيمة الاحتمالية (P-value) لجميع الفقرات أقل من (0.05)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية قوية لكل الفقرات. بالمجمل، المتوسط العام للمحور كان 3.7789 مع انحراف معياري (0.87051)، والقيمة الاحتمالية الإجمالية (P-value) تساوي (0.000)، مما يعزز الفرضية الفرعية بأن لجان المراجعة تلعب دوراً بارزاً في تعزيز الرقابة الشرعية بالنواظ الإسلامية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

H1.2 - تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة على الأداء بالنواظ الإسلامية لمصارف التجارية في مدينة طبرق .

الجدول رقم (12): مؤشرات اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية
ع1	42	4.21	0.951	0.000
ع2	42	3.83	1.305	0.000
ع3	42	3.76	1.322	0.001
ع4	42	4.0476	1.30575	0.000
ع5	42	3.9048	1.03145	0.001
ع6	42	3.7619	1.22593	0.000
ع7	42	3.2857	1.19523	0.129
الرقابة على الأداء وفقاً للإحكام الشرعية الإسلامية	42	3.8299	0.95192	0.000

عند مقارنة المتوسطات الحسابية لكل العبارات بالمتوسط النظري (3)، نجد أن جميع الفقرات تقريباً تجاوزت هذا المتوسط، مما يشير إلى أن المشاركين يميلون إلى الاتفاق على أن لجان المراجعة تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الرقابة على الأداء. العبارة (ع1) سجلت أعلى متوسط حسابي (4.21) مع أنحراف معياري (0.951)؛ مما يدل على اتفاق واسع بين المشاركين حول فعالية الرقابة على الأداء في هذه الجزئية. الفقرات الأخرى مثل (ع2) و(ع4) و(ع5) سجلت أيضاً متوسطات مرتفعة نسبياً (3.83، 4.05، 3.90 على التوالي)، مما يعكس توافقاً حول جودة الرقابة في هذه الجوانب.

من ناحية أخرى، الفقرة (ع7) حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.29) مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (1.195)، مما يشير إلى تباين في آراء المشاركين حول مستوى الرقابة في هذا الجانب. ورغم أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة تجاوز المتوسط النظري (3)، إلا أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت (0.129)، مما يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية قوية لهذه الفقرة. بالنسبة لباقي الفقرات، كانت القيم الاحتمالية (P-value) أقل من (0.05)، مما يعني وجود دلالة إحصائية قوية تدعم فرضية أن لجان المراجعة تساهم في تعزيز الرقابة على الأداء. المتوسط العام للمحور

(3.8299) والانحراف المعياري (0.95192) يؤكد أن المشاركين يتفقون عمومًا على أهمية دور لجان المراجعة في تحسين الرقابة على الأداء بالنوافذ الإسلامية، مع قيمة احتمالية (0.000) تدعم هذه الفرضية بشكل قوي.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

H1.3- : تساهم لجان مراجعة في تعزيز الرقابة المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية لمصارف التجارية في مدينة طبرق .

جدول رقم (13): مؤشرات اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية
ع1	42	4.0238	1.33413	0.000
ع2	42	4.0000	1.14764	0.000
ع3	42	4.2143	0.75015	0.000
ع4	42	4.1429	0.56618	0.000
ع5	42	3.1190	1.50126	0.610
ع6	42	3.7619	1.24567	0.000
ع7	42	4.0952	0.82075	0.000
الرقابة على المعاملات المالية	42	3.9082	0.79120	0.000

بالنظر إلى نتائج الجدول رقم (13)، نجد أن إلى المتوسطات الحسابية لمعظم الفقرات تجاوزت المتوسط النظري (3)، مما يشير إلى اتفاق المشاركين على فعالية هذه اللجان في تعزيز الرقابة المالية. العبارات (ع3) و(ع4) حققت أعلى متوسطات حسابية (4.21) و (4.14) على التوالي، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.750) و (0.566) على التوالي، مما يشير إلى اتفاق قوي بين المشاركين حول هذه الجوانب. هذه النتائج تؤكد على فعالية لجان المراجعة في تعزيز الرقابة المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة في هذه الجوانب. أما الفقرة (ع5) فكانت استثناءً، حيث سجلت متوسطاً حسابياً أقل (3.12) وانحرافاً معيارياً مرتفعاً (1.50)، مما يشير إلى وجود تباين في آراء المشاركين حول هذا الجانب. بالإضافة إلى ذلك، القيمة الاحتمالية (P-value) لهذه الفقرة كانت (0.610)، مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية قوية تدعم هذا الجانب.

بقية الفقرات حققت قيم احتمالية أقل من (0.05)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية قوية تدعم أن لجان المراجعة تساهم في تعزيز الرقابة المالية. المتوسط العام للمحور (3.9082) والانحراف المعياري (0.79120) يؤكدان على أن المشاركين يتفقون بشكل عام على دور لجان المراجعة في تعزيز الرقابة المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة، مع قيمة احتمالية (0.000) تدعم الفرضية بشكل قوي.

■ الاستنتاجات:

استناداً إلى نتائج الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. تشير النتائج إلى أن لجان المراجعة تساهم بشكل فعال في تعزيز الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية للمصارف التجارية في مدينة طبرق. المتوسط الحسابي (3.8390) يتجاوز المتوسط النظري (3)، مما يعكس توافقاً عاماً بين المشاركين

حول دور هذه اللجان. كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) البالغة (0.000) تعزز هذا الاستنتاج، حيث تدل على وجود دلالة إحصائية قوية تبرر رفض فرضية العدم.

2. تتفق جميع الفقرات في الفرضية الفرعية الأولى على وجود تأثير إيجابي للجان المراجعة في تعزيز الالتزام بأحكام الشريعة. تم تسجيل أعلى متوسط حسابي في الفقرة (ف2) (4.10)، مما يشير إلى اعتقاد قوي من المشاركين بأن الالتزام بالأحكام الشرعية يتم بفعالية. ومع ذلك، الفقرة (ف4) أظهرت تبايناً أكبر في الآراء (أنحراف معياري 1.308) لكنها لا تزال تحتفظ بدلالة إحصائية قوية.

3. نتائج الفرضية الفرعية الثانية تؤكد أن لجان المراجعة تلعب دوراً محورياً في تحسين الرقابة على الأداء. تم تسجيل متوسطات حسابية مرتفعة، مثل (4.21) للفقرة (ف1)، مما يدل على توافق كبير بين المشاركين. إلا أن الفقرة (ف7) أظهرت أدنى متوسط (3.29) مع عدم وجود دلالة إحصائية قوية، مما يشير إلى حاجة لمزيد من التحسين في بعض جوانب الرقابة على الأداء.

4. الفرضية الفرعية الثالثة تشير أيضاً إلى أن لجان المراجعة تساهم بشكل فعال في تعزيز الرقابة المالية. معظم الفقرات سجلت متوسطات تتجاوز المتوسط النظري، وخاصة الفقرتان (ف3) و(ف4)، مما يعكس توافقاً بين المشاركين حول فعالية هذه اللجان في تطبيق الرقابة المالية وفقاً لأحكام الشريعة. لكن الفقرة (ف5) لم تحقق دلالة إحصائية قوية، مما يعني وجود اختلاف في الآراء حول بعض جوانب الرقابة المالية.

5. برغم من مساهمة التي أظهرتها النتائج الإحصائية لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية، إلا أن ذلك ليس بالضرورة نتيجة قطعية لتحقيق الفرضية، وإنما لابد من التظليل الدراسات والبحوث السابقة والمقابلات مع المتخصصين في هذا المجال والتي توصل الباحثان لمجموعة أخرى من النتائج النظرية، وهي كالتالي :

- لا يوجد في جميع مصارف عينة الدراسة من يحمل مؤهل في "فقه المعاملات" وهو التخصص الأصيل للرقابة الشرعية، الأمر الذي سيؤثر على عمل هيئة الرقابة الشرعية بالنوافذ الإسلامية والذي ينعكس بالضرورة على لجان المراجعة .
- عدم وجود تأهيل لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، ذلك بسبب تقصير من الإدارة المركزية على الهيئات الفرعية في الدعم بالخبرات والتدريب والتحسين المستمر وهذا سيؤثر بالضرورة على لجان المراجعة على الأنشطة النوافذ الإسلامية بالمصارف التجارية محل الدراسة .
- عدم وجود دورات تدريب وتحسين مستمر لأعضاء لجان المراجعة بما يتماشى مع المستجدات و المتغيرات، والذي يعد لأهم تلك المستجدات التحول نحو الصيرفة الإسلامية وما يتبعها من العمليات .

■ التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إلى ها الباحثان من خلال هذه الدراسة يقدم التوصيات الآتية :

1. ضرورة التركيز معاهد و الجامعات الليبية سواء في علوم المالية أو الشرعية على منهج فقه المعاملات للاستخراج ذوي مؤهلات مناسبة في هيئة الرقابة الشرعية، وإعطاء دورات تدريبه وتعليمية للموظفين السابقين في منهج فقه المعاملات.
2. ضرورة أن تقوم الإدارة العليا لهيئة الرقابة الشرعية بدعم الهيئات الفرعية، بأصحاب الاختصاص والتأهيل في مجال الرقابة الشرعية وفقه المعاملات، والتواصل مع المعاهد والكليات المتخصصة لتدريب وتطوير عمل الموظفين.
3. ضرورة التنسيق في خطط التدريب بين لجان المراجعة وهيئات الرقابة الشرعية وذلك للوصول إلى نوع من الانسجام بينهما وكذلك تنظيم الاختصاص فيما بينهم بالدورات التعليمية والتدريبية.

المراجع:

- إدارة الرقابة على المصرف و النقد بمصرف ليبيا مصرف ليبيا المركزي. (2023). دليل حكومة المصارف الإسلامية في ليبيا. طرابلس.
- الامين، محمد. (2019). دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة ميدانية بفرع مصرف السلام ادرار و ورقلة. رسالة ماجستير، ورقلة.
- البجراح عبدالرحمن رمضان وفورية ، إيكيا يونيا وغزالي ، محمد لطائف. (2021). الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الاسلامي الليبي. مجلة الدراسات الاقتصادية والاعمال ، 1 (8)، ص 249-268.
- التواتي ،احمد بلقاسم وقفه ، طلال عمر. (2015). تقييم أداء المراقب الشرعي بالمصارف التجارية التي تطبق نظام النوافذ الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، 6، ص 56-79.
- دحوح، حسين أحمد ومراد، درويش فيصل. (2015). مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، 37 (1)، ص 93-69.
- السيابيه، علياء بنت حمود والمجاهد ، محمد سعيد بن خليل. (2022). دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية و النماذج التطبيقية لها في سلطنة عمان. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور ، 7 (3)، ص 783-846.
- شرفة، حكيمة وعبد الرحمن ، بن بشير (2020) الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية . المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالي ة. 2(3) ، ص 159- 183
- عبدالرحمن نجلاء إبراهيم و على ، و سماح أحمد. (2019). أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على الأداء المالي .: مجلة رماح العليا، احمد (2006). الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس. فلسطين
- عمار، أحمد الشريف. (2020). مدى التزام المصارف التجارية الليبية بخصائص تشكيل لجان المراجعة " من وجهة نظر العاملين فيها. الدراسات الاقتصادية جامعة سرت ، 3 (2)، ص 133-163.
- العمار، رضوان ومهنا ، زينب. (2015). الرقابة الشرعية ودورها في تقويم الأداء الشرعي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية.مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 37 (1)، ص 154-171.
- الكبيجي، مجدي وائل. (2015). فعالية دور لجان المراجعة في غسيل الاموال. المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، 11 (1)، ص 170-214.
- المصلي ، عبد الحكيم محمد و الفطيمي، محمد مفتاح . (2020). دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة و المراجعين الخارجين لتعزيز حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي السنوي الاول لكلية الاقتصاد و التجارة تحديات بناء الدولة الليبية، (الصفحات 491-524). زليتن.
- مهاوات ، لعبيدي ومؤمن ، فاطمة الزهراء وجرموني ، أسماء . (2020) دور لجان المراجعة في تفعيل الرقابة على المحاسبة الإبداعية . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 3(12) ، ص 95-109
- الهزيم عبدالله. (2020). واقع الرقابة الشرعية في الكويت. مجلة دراسات في المالي ة الإسلامية و التنمية ، 2 (1)، ص 202-186.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.(2007). معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالي ة الإسلامية

- AICPA. (2012). Codification of Statements of Auditing Standards, Chicago, Commerce Clearing House, www.aicpa.org.
- Alkdai, Hussein Khalifa & Hanefah, Mustafa Mohamed. (2012) . Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian Shariah-compliant companies . *Business and Management Review* . 2(2) pp. 52- 61